

العرض المصطلحي للمصطلح

د. محمد أزهرى *

تمهيد:

1 — مفهوم العرض المصطلحي

2 — الغاية منه

3 — شروطه

4 — محاور العرض المصطلحي وعناصره:

1.4 — المحور الأول: عرض التعريف وما يتعلق به

2.4 — المحور الثاني: كيفية عرض الضمائم والمشتقات

3.4 — المحور الثالث: عرض القضايا والمستفادات

4.4 — اعتبار المعجم المدرس كالمادة الواحدة

خاتمة:

* أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية — بني ملال.

لا يعرف "العرض" إلا من يكابده ولا "الدراسة" إلا من يعانيتها

تمهيد:

إن التمكن من منهج الدراسة المصطلحية يؤدي إلى التمكن من هذه الصناعة والتعمير فيها. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن يعطى كل ركن من أركان المنهج ما يستحق من عناية، وما يستوجب من أهمية.

ومن ثم، فلا بد للدراسة المصطلحية، من أجل أن تصبح قطوفها دانية، أن تجلى وتقدم بطريقة جيدة. ولا سبيل إلى ذلك غير "العرض المصطلحي" الذي يشكل - كما هو معلوم - الركن الخامس من أركان منهج الدراسة المصطلحية. فما المراد بـ "العرض المصطلحي"؟ وما هي الغاية منه؟ وما هي شروطه؟ وما محاوره وعناصره؟.

ذلك ما ستحاول الإجابة عنه هذه الورقة المتواضعة.

1- مفهوم العرض المصطلحي:

1.1- في اللغة: للعرض في معاجم اللغة عدة معان، منها: الإظهار والإبراز. تقول: «عرضت له الشيء، أي أظهرته له وأبرزته إليه. وعرضت الشيء فأعرض، أي: أظهرته فظهر»⁽¹⁾.

2.1- في منهج الدراسة المصطلحية: يراد بالعرض المصطلحي: «الكيفية التي ينبغي أن تعرض وتحرر عليها خلاصة الدراسة المصطلحية للمصطلح ونتائجها»⁽²⁾. أي أنه طريقة لإبراز ما تم التوصل إليه في الدراسة المصطلحية من نتائج تكون وفق رؤية واضحة المعالم، مرتبة العناصر.

2- الغاية منه: يشكل ركن العرض المصطلحي خلاصة الدراسة المصطلحية وزبدتها التي أسفرت عنها عمليات الخوض السابقة (الإحصاء، والدراسة المعجمية، والدراسة النصية، و الدراسة المفهومية). وتمثل الغاية الأساسية منه في تقديم ما تم التوصل إليه من نتائج

¹ - لسان العرب/ ظهر.

² - نظرات في المصطلح والمنهج: 26.

البحث المصطلحي إلى القارئ بطريقة تجعله يدرك المراد منه بسهولة ويسر. ويتجلى ذلك في شيئين اثنين:

— أولهما: معرفة الدلالة الخاصة بكل مصطلح، وذلك من خلال تبيين المراد الدقيق بالمصطلح المدروس، لأن «دراسة المصطلحات ينبغي أن تكون أولاً وقبل كل شيء دراسة مصطلحية تهدف أول ما تهدف إلى تكوين "بطاقة هوية" مفصلة للمصطلح»⁽¹⁾.

فعلى الباحث المصطلحي أن يتعامل مع المصطلح المدروس وكأنه شخص له ذاته الخاصة به، وهذه الذات تتسم بسمات معينة، وتميز بخصائص وصفات مخصوصة، كما أن لها "علاقات عائلية" تربطها بأوصاف قري بعناصر أخرى من نفس العائلة، قد يتعدد عدد أفرادها وقد لا يتعدد، بحسب عدد الولادات فيها...

— وثانيهما: معرفة النسق المفهومي والرؤية. ولا نستطيع التوصل إلى ذلك إلا بالعرض الجيد للدراسة المصطلحية المفهومية.

ولتحقيق ذلك كله، لابد من الالتزام بمجموعة من الشروط.

3 — شروطه:

تشرط في العرض المصطلحي الجيد شروط عدة، من أهمها: الدقة، وحسن الترتيب.

1.3 — الدقة: إن الدراسة المصطلحية تقوم من ألفها إلى يائها على الدقة في البحث والاستنتاج والعرض. و بما أن العرض المصطلحي «هو الركن الوحيد الذي يرى بعينه لا بأثره»⁽²⁾، فهو أحوج ما يكون إلى الدقة أكثر من غيره. وتطلب الدقة فيه من جوانب عدة: شكلية ومضمونية، منها:

— جانب الدقة في الاستيعاب: إذ فيه يكون «البيان المحلي لكل العناصر المكونة لمفهوم المصطلح ومتعلقاته».

— وجانب الدقة في النتائج، بحيث لا ينبغي أن تعرض إلا الخلاصات الصحيحة التي تم التوصل إليها.

— وجانب الدقة في التعبير: بأن يعرض ما يعرف بلغة سليمة معتمدة على العبارات التي تفي بالغرض وذلك بتجنب أحد حدين مذمومين: الإيجاز المخل، والإطناب الممل. إذ «يكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق».

¹ - مصطلحات النقد العربي: 31.

² - نظرات في المصطلح والمنهج: 26.

2.3 — حسن الترتيب: ينبغي للباحث المصطلحي، في هذا الركن، أن يحرص — ما أمكن — على عرض نتائج دراسته المصطلحية مرتبة ترتيباً مفهوماً حسناً. يراعي تقديم ما يستحق التقديم، وتأخير ما حقه التأخير، وفق «نسق متكامل يفضي فيه كل عنصر إلى الآخر، في تناغم منهجي، وتسلسل منطقي».

فما هي المحاور والعناصر التي يلزم إبرازها في العرض المصطلحي؟

4 — محاور العرض المصطلحي وعناصره: هناك مجموعة من العناصر يطلب من الباحث المصطلحي الحرص على إيرادها، بحسب ما تسعف به المادة. وهي تتوزع عبر المحاور التالية:

1.4 — المحور الأول: عرض التعريف وما يتعلق به: ويتضمن مالي:

1.1.4 — عرض عنوان المادة: وفيه تتم «عنوان المادة بأهم مصطلح فيها تبيينها عليه، ثم يجمع المستعمل منها اصطلاحياً، مرتباً كما سيعرض، تيسيراً للوقوف عليه»⁽¹⁾.

2.1.4 — عرض التعريف: يشكل التعريف جوهر الدراسة المصطلحية، ويكون عبر مرحلتين أساسيتين ومتكاملتين، هما:

1.2.1.4 — عرض الدراسة المعجمية اللغوية والاصطلاحية:

ويتم ذلك كما يلي:

1.1.2.1.4 — عرض المعنى اللغوي: وذلك من خلال إبراز ما شرح به المصطلح المدرس في أصله اللغوي. مع ضرورة الاقتصار على عرض ما يفي بالحاجة من الشروح، بانتقاء أقدمها وأدقها وأجمعها، وبالاعتناء بما يرجح أن المعنى الاصطلاحى قد أخذ منه⁽²⁾.

3.1.2.1.4 — عرض المعنى الاصطلاحى العام: وينبغي أن يتم التركيز هنا على المعنى الاصطلاحى العام في الاختصاص المدرس مصطلحة، مع الاقتصار على الدلالة القرية من مفهوم المصطلح المدرس، وتكون تلك الدلالة مستقاة من معاجم اللغة، أو معاجم الاصطلاح العامة والخاصة.

إن عرض المعنى الاصطلاحى العام لا ينبغي أن يحجب عنا الرؤية، لأن «المقصود بمعرفة شروح المصطلح، لا يعني — البتة — إسقاطها كما هي، بل يتوخى منها مجرد الاستئناس

¹ - مصطلحات النقد العربى: 12.

² - انظر تفاصيل ذلك في: - مصطلحات نقدية وبلاغية: 18. ومصطلحات النقد العربى: 13. ونظرات في المصطلح والمنهج: 23.

بها، من أجل إضاءة الدلالة الاصطلاحية الخاصة للمصطلح المدروس، من خلال النص المدروس»⁽¹⁾.

2.1.2.1.4 — عرض التعريف وشرحه: بما أن الغرض الأساسي من الدراسة

المصطلحية هو ضبط تعاريف المصطلحات المدروسة، فإنه يتعين على الباحث المصطلحي عرض التعريف عرضاً جيداً مستوفياً ما يشترط فيه من شروط معني ومبني⁽²⁾.

فإذا كان للمصطلح تعريف واحد، يلزم أن يعرض محمداً له «تحددنا يراعي كل نصوص المعنى، ويكون نقلاً أميناً — قدر الإمكان — لكل أو أغلب عناصر المعنى»⁽³⁾.

أما إذا تعددت تعاريف المصطلح الواحد، فينبغي أن تعرض مفصلة، مع ضرورة التمييز، أثناء العرض، بين:

— المعنى العام والمعنى المصدرى.

— المعنى الإسمي والمعنى المصدرى.

— المعنى الإسمي والمعنى الوصفي.

... مع الإشارة إلى ما بين المعاني المختلفة من تقارب أو تباعد. وبعد عرض كل

تعريف، يتم شرحه بهدف توضيحه. وهذا أمر يتطلب «اجتناب الشرح بالغامض كالمترادف أو الضد. وإثارة اللفظ المألوف الدقيق غير الاصطلاحى ما أمكن»⁽⁴⁾. ويؤتى، بعد ذلك، بالنصوص المناسبة التي تعزز التعريف وتعضده.

ويتم، بعد التعريف، عرض أحوال ورود المصطلح، مع التمييز بين الاسمى، والوصفية، والمصدرية، والإطلاق والإضافة، والإفراد والجمع، والتعريف والتكثير، والتذكير والتأنيث...

والتعريف لا ينبغي أن يقتصر على تحديد دلالة/دلالات المصطلح المدروس، بل عليه أن يتعداه للتعريف على مجموع خصائص المصطلح وصفاته وعلاقاته، إذ تتعلق كلها بالتعريف.

3.1.4 — عرض الخصائص والصفات:

1.3.1.4 — عرض الخصائص: يعتبر عرض الخصائص أمراً مكملًا للتعريف، وإذا

أسعفت النصوص في استخراج الخصائص المتعلقة بالمصطلح المدروس، فليزم عرضها كما يلي:

¹ - دواعي الدراسة المعجمية: 9.

² - انظر تفاصيلها في: - مصطلحات نقدية وبلاغية: 17-18. - ومصطلحات النقد العربي: 13.

³ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 17.

⁴ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 18.

* تحديد الخصيصة: يتم عرض الخصيصة الواحدة، أو مجموع الخصائص، التي تميز المصطلح، مع التركيز على إبراز ما يلي:

— «الخصائص التي تحدد طبيعة وجود المصطلح في الجهاز المصطلحي موضوع الدراسة»⁽¹⁾.

— و«الخصائص التي تحدد درجة الاتساع أو الضيق في محتوى المصطلح»⁽²⁾.

— والخصائص التي تحدد «مدى القوة أو الضعف في اصطلاحية المصطلح»⁽³⁾.

وتحدد تلك الخصائص كلها من خلال الإجابة عن عدد من الأسئلة، منها: ما أهمية المصطلح داخل المتن المدروس؟ وما موقعه داخل الجهاز المصطلحي؟ هل هو مفتاح العلم أم لا؟ وهل له موقع مركزي أم ثانوي؟ هل هو ضخيم أم متوسط أم صغير؟ هل هو بين المتوسط والضخم، أم بين المتوسط والصغير؟ وإذا كان ضخماً هل تتفرع عنه مصطلحات أخرى أم لا؟ وهل له قدرة على استيعاب مصطلحات أخرى تحته؟ وهل هو كثير الدوران في المتن المدروس أم قليله؟...

ثم هل هو قوي الاصطلاحية أم ضعيفها؟ هل هو قطعي الاصطلاحية أم مرشح لها؟ هل له مفهوم واسع أم ضيق؟ وإذا كان واسعاً أين يبرز الاتساع؟ هل في معناه وحده، من خلال سياقاته الكثيرة، أم من خلال كثرة صفاته وعلاقاته وضمائمه؟ إذ من المعروف أن الاتساع الداخلي يتم عبر مجال الضمائم، الاتساع الخارجي عبر مجال المشتقات. جاء في دراسة مصطلح "التبين": «... وقد يتسع معناه بعض الاتساع، فيصبح التفكير الذي تقع به المعرفة»⁽⁴⁾.

ويجدر التنبيه، هنا، على أن موقع المصطلح من النسق المفهومي الذي ينتمي إليه لا يتيسر، على وجه الصحيح، إلا بعد الفراغ من دراسة المصطلح في كل نصوصه، ومن ثم فعلاقاته هي التي تبين لنا موقعه. فأحياناً قد يكون عنوان الباب أو العلم، ويكون، أحياناً أخرى، في الرتبة الرابعة أو الخامسة أو ... وهذا يمثل لنا الرؤية الخاصة بالمؤلف، إذ من خلال ترتيب المصطلحات في علاقاتها ببعضها تبين لنا النسق في صورة هرم، ذلك أن المنطلق يكون

1 - نظرات في المصطلح والمنهج: ص: 28.

2 - المصدر نفسه: ص: 28.

3 - نفسه: ص: 28.

4 - مصطلحات نقدية وبلاغية: 137.

أمرا واحدا، ثم تتفرع عنه باقي المصطلحات. فمصطلح "النقد" مثلا له فروع وأغصان متعددة. ومن ثم فلن يعرف موقعه إلا بعد الفراغ من دراسته دراسة نهائية.

* بيان المراد بالخصيصة: يتم بيان المراد بالخصيصة من خلال الإجابة عن الأسئلة السابقة. فمثلا عندما يكون المصطلح عنوانا لأداة. فهو يؤدي وظيفة ما، ومن ثم يصبح اسما لها، وهكذا...

* شرح تجلياتها: يطلب من الباحث المصطلحي، هنا، عرض شرح تجليات الخصيصة في المصطلح المدروس، وذلك من خلال توضيح مظاهرها وأبعادها، عبر تحليل داخلي لها، مع إعطاء الأمثلة المناسبة.

2.3.1.4 – عرض الصفات: يتم عرض الصفات بتتبع مجموع ما وصف به

المصطلح من النعوت التي نعت بها، أو العيوب التي عيب بها، كما يلي:

* تحديد موارد الصفة: وذلك من خلال استقراء أماكن ورود تلك الصفة، والإشارة

إلى مواضعها وعدد تكرارها، مع النص على مدى كثرته أو قلته، لأن لذلك دلالاته الخاصة.

* تحليل مواردها: يكون تحليل موارد الصفة من خلال الحديث عن الصفة المفردة،

بمجرد تحليل كل واحدة على حدة، وتعين دلالاتها، ثم يمثل لها. فمثلا، إذا وجدنا أن مصطلح

"الشعر" قد وصف بالصفات التالية:

المصطلح	صفاته	
	العيوب	النعوت
الشعر	الشعر الرديئ	الشعر الجيد
	الشعر السخيف	الشعر الحسن
	الشعر البارد	الشعر العذب

فإننا نقف عند كل صفة – نعنا كانت أم عيبا – ونحللها، ثم نبين دلالاتها، مع

الاستشهاد بالنصوص المناسبة.

* الاستنتاج: يتم الحديث، هنا، عن الصفات جملة، والموازنة بينها من خلال الإجابة

عن مجموعة من الأسئلة من قبيل: ما هو أجود النعوت؟ وما هو أقبح العيوب؟ وما هو أكثرها استعمالا؟ وما هو أشهرها وأكبرها؟...

ويتوخى من وراء ذلك رصد ما ذكر أكثر من غيره من الصفات، لأن أثر المصطلح

يكثر عندما تكثر صفاته، كأن نقول، مثلا، إن صفة "الجيد" ذكرت أكثر من "الحسن

والعذب"...

وأهم شيء في الاستنتاج هو استنباط ما تضيفه الصفة إلى دلالة المصطلح المدروس، لأن من شأن اقتران المصطلح بصفة ما أن يضيف معنى خاصا زائدا على معنى المصطلح عندما كان مفردا. ويشار بعد ذلك إلى عمر الصفة، فيحدد إن كانت قديمة أم حديثة الظهور، وما إلى ذلك من الاستنتاجات...

4.1.4 — عرض العلاقات: ينبغي عرض المصطلح المدروس في علاقاته بغيره من المصطلحات عرضا معيناً مرتباً ترتيباً داخلياً يراعي طبيعة تلك العلاقات من حيث الائتلاف أو اختلاف، مع الحرص — ما أمكن — على إبراز ما يلي:

* تحديد موارد العلاقة أولاً: وذلك بحصر مواضع ذكرها، وأماكن ورودها، وعدد تكرارها.

* تحليل موارد ثانياً: وذلك بالكشف عن طبيعة العلاقات التي تربط المصطلح المدروس بباقي المصطلحات الأخرى التي اقترنت به، وتحديد دلالتها، ثم التمثيل لها. * الاستنتاج: وذلك باستخلاص الخلاصات المناسبة، ولاسيما تلك التي تحدد ما أضافته علاقة المصطلح من دلالات جديدة.

ومن أهم العلاقات التي ينبغي أن يجتهد في عرضها:

1.4.1.4 — علاقات الائتلاف: يتم فيها عرض المصطلح المدروس مع ما اقترن به من مصطلحات أخرى ترد بإزائه، ويجمعها به نوع من الائتلاف والانسجام، يشكل أصراً معنوية تربط بينهما. ويدخل في هذا النوع من العلاقات: ما يلي:

1.1.4.1.4 — الترادف: وهو أن «يتعدد الدال لنفس المدلول»⁽¹⁾. وينبغي أن

يتميز، أثناء عرض هذا النوع من العلاقات، بين أصنافه، ومنها:

1.1.1.4.1.4 — الترادف التطابقي: وهو الذي يكون فيها اختلاف في اللفظ

واتفاق في المعنى اتفاقاً يصل إلى درجة التساوي التام في الدلالة. ويعبر عن هذا الصنف، أثناء العرض، بإحدى العبارات التالية:

— المرادف المطابق: كقول أستاذنا الدكتور الشاهد البوشيخي عند دراسة مصطلح "الآلة": «... وإن كان لها من مطابقاً. فهو الأداة»⁽²⁾.

¹ - مصطلحات النقد العربي: 60.

² - مصطلحات نقدية وبلاغية: 82.

— المرادف المساوي: جاء في دراسة مصطلح "الإعادة": «... وإن كان لها من مرادف مساو، فهو الترادف، نظرا لحديث أبي عثمان عنهما وكأنه يتحدث عن الشيء الواحد⁽¹⁾. ونظرا لعطف أحدهما على الآخر وكأنهما بمعنى واحد»⁽²⁾.
وقال أستاذنا عن "النوادير": بالمعنى الثاني: «والنوادر بهذا المعنى، في بعض الأمثلة تساوي الأمثال، وأحيانا تساوي الشوارد»⁽³⁾.

2.1.1.4.1.4 — الترادف التقريبي: وهو الذي يعني نوعا من التقارب المعنوي الذي نجده بين مصطلحين، لم يصل إلى درجة التساوي التام. ويعبر عنه أثناء العرض، بعدة طرق، منها:

— التصريح بعبارة: المرادفة من غير مطابقة: كما جاء في دراسة أستاذنا ب"البيان" بالمعنى الأول: «... أما ما يرادفه، ولا يطابقه، فالبلاغة، بالمعنى الأول، لأنها أخص»⁽⁴⁾.

— التصريح بما يدل على الترادف التقريبي: ويتم ذلك بما يلي:
* باستعمال لفظ "تقريبا"، أو "يكاد" مقترنا ب"يرادف". جاء في دراسة "المرثية": «... ويرادف المرثية تقريبا التأين»⁽⁵⁾. ونجد في دراسة "الخطل": «إن مما يرادفه أو يكاد: الهذر والإسهاب»⁽⁶⁾.

* بالتصريح بما يدل على التشابه، كاستعمال إحدى أدوات التشبيه مثلا، كما في قول أستاذنا في دراسة "التباين": «وتباين الألفاظ أو الحروف: عدم ائتلاف بعضها مع بعض صوتيا... وهو كالتنافر، إلا أنه أقل منه استعمالا وشهرة»⁽⁷⁾.
فاستعمل كاف التشبيه، كما استعمل "أشبه" في دراسة "التتبع"، فقال: «... وهو عموما دليل ضعيف، إما في المتكلم، وإما في الكلام، وأشبه شيء به التلجلج»⁽⁸⁾.

¹ - انظر: البيان والتبين: 104/1-106.

² - مصطلحات نقدية وبلاغية: 200-201.

³ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 225.

⁴ - المصدر نفسه: 118.

⁵ - نفسه: 173.

⁶ - نفسه: 169.

⁷ - نفسه: 135.

⁸ - نفسه: 141.

2.1.4.4.1.4 – التعاطف: ويعني اقتران مصطلح بآخر على سبيل التبعية، بواسطة أحد حروف العطف. ويكون التعاطف متبادلا بين المصطلحين، وذلك بأن يعطف المصطلح الأول على الثاني في سياقات معينة، ثم يتبادلان المواقع فيعطف الثاني على الأول في سياقات أخرى. فهذا التبادل في التعاطف له دلالة التي ينبغي على الباحث المصطلحي الكشف عنها، أثناء العرض.

السياق		المصطلحات المتعاطفة
السياق الأول	السياق الثاني	
البلاغة والخطابة	الخطابة والبلاغة	
المدح والرثاء	الرثاء والمدح	
الصدر والعجز	العجز والصدر	
الأمثال والحكم	الحكم والأمثال	
القصائد والمقطوعات	المقطوعات والقصائد	

فينبغي أن نبرز دلالة ذلك التبادل في التعاطف، وما هي الصيغة التي تكررت أكثر من غيرها، وما هي العلاقة الكامنة خلف ذلك التعاطف؟ هل هي علاقة تلازم وتلاحم؟ أم هي علاقة تناظر وتقاطع؟ أو هي علاقة عموم وخصوص؟... ويعرض المصطلحان المتعاطفان مرتين: مرة عند دراسة أولهما، ومرة أخرى عند دراسة ثانيهما. وإذا عرفنا مرة، يحال على التعريف في المرة الأخرى.

أما إذا وجدت أن المصطلحين يقترنان بواسطة حرف العطف، مع المحافظة على رتبة كل واحد منهما، في كل السياقات، من غير تبادل المواقع. فهذا أيضا له دلالة. ويكون عطفًا لا تعاطفًا، كأن نجد مثلا: "التقدم و التأخير"، أو "القدماء والمحدثين"، أو "الطبع والصنعة" أو...

3.1.4.4.1.4 – التناظر: وهو من علاقات الائتلاف أيضا، يكون فيها من التشابه والتماثل⁽¹⁾ بين المصطلحين، إما من وجه واحد، أو من عدة أوجه. فقد يكون: — تناظرا على سبيل التقارب: كقول أستاذنا عن "البغاء": «ومما ناظر أهل المعرفة منهم، على سبيل التقارب: الربانيون من الأدباء»⁽¹⁾.

¹ – قال الراغب: «والنظر: المتيل: وأصله المناظر، وكأنه ينظر كل واحد منهما إلى صاحبه فيأريه» (المفردات في غريب القرآن/نظر).

— أو تناظرا قريبا من الترادف: كما جاء في دراسة "البلاغة" بالمعنى التالي: «هي الجودة أو الحسن الذي يوجد في الكلام... ولم ترد إلا معرفة مناظرا أو مرادفا — أحيانا — بينها وبين بعض ما لا بد منه لها كالصواب والفصاحة»⁽²⁾.

— أو تناظرا قريبا من التقاطع: كما جاء في دراسة "البلاغة" بالمعنى الثاني: «وقد يضيق معناها في بعض الاستعمالات، فتبدوا وكأنها غرض نثري خاص يناظر الخطابة أو يتقاطع معها»⁽³⁾.

2.4.4.1.4 — علاقات الاختلاف: وفيها يتم عرض العلاقات التي تشكل نوعا من الفصل المعنوي بين مصطلحين أو أكثر. وقد سبق لأستاذنا أن نبه على «أنه من المزالق الخطرة في دراسة المصطلحات الاقتصار — عند المقارنة بينها — على رصد مواطن الاتفاق، وعدم الاهتمام بمواطن الافتراق»⁽⁴⁾.

وأشهر علاقات الاختلاف التي ينبغي عرضها:

1.2.4.4.1.4 — التضاد: وهو الجمع بين مصطلحين يكون بين معنييهما نوع من التنافي والخلاف، بحيث لا يمكن الجمع بين دلاليتهما في وقت واحد، وغالبا ما يكون بين المتضادين شيء وسط. ومثال ذلك:

المصطلح	ضده	الوسط بينهما
الحار	البارد	الفاتر
الأول	الآخر	الوسط
القدم	الحديث	الوسيط

قال أستاذنا في دراسة "الأول": «و ضد الأول الآخر. «قالوا: لم يدع الأول للآخر معنى شريفا ولا لفظا بميا إلا أخذه»⁽⁵⁾»⁽⁶⁾.

1 - مصطلحات نقدية وبلاغية: 109.

2 - مصطلحات نقدية وبلاغية: 94.

3 - المصدر نفسه: 98.

4 - نفسه: 97. المامش رقم: 6.

5 - البيان والتبيين: 326/3.

6 - مصطلحات نقدية وبلاغية: 79.

2.2.4.4.1.4 — التناقض: وهو العلاقة بين مصطلحين يكون التنافي التام والمخالفة الشديدة بين معنيهما، بحيث لا يكون بينهما وسط غالباً. وكما يكون التناقض بين مصطلحين بصيغة الإثبات، كقولنا:

نصف الديوان = ضعف الديوان

فإنه يكون، أيضاً، بين مصطلحين أحدهما بصيغة الإيجاب، والآخر بصيغة السلب، كقولنا، مثلاً، في شعر واحد، وفي حالة واحدة:
شعر جيد = ليس بشعر جيد

فلا يمكن أن يصح الأول مع الثاني، ولذلك عد تناقضاً.

3.2.4.4.1.4 — التقابل: هو الجمع بين مصطلحين لهما معنيان لم يصل إلى حد التضاد أو التناقض، بل يكون بينهما مجرد اختلاف من بعض الوجوه، لا يصل إلى حد التنافي الجزئي أو التام. كقولنا، مثلاً، إن "الخطابة" تقابل "الشعر" في بعض السياقات. وكقول أستاذنا: «والمألوف من المعاني هو الذي — كثر استعماله — لم يعد مستغرباً، بدليل مقابله بالوحشي»⁽¹⁾.

وقد يكون التقابل على سبيل التضاييف، كقولنا: "اللفظ والمعنى"، وقد يكون على سبيل التناظر. جاء في دراسة "البلغاء": «ومما ناظر البلغاء على سبيل التقابل غالباً الشعراء»⁽²⁾.

3.4.4.1.4 — علاقات التداخل والتكامل: وفيها يتم عرض ما يلي:

1.3.4.4.1.4 — علاقة العموم والخصوص: يُكشف، هنا، عما يكون بين المصطلحية من علاقة قد تكون شمول المصطلح الأول لمعنى المصطلح الثاني، إضافة إلى معنى آخر أو أكثر يفوقه به. ومن ثم لا يشكل معنى المصطلح الثاني إلا جزء من معنى المصطلح الأول، أي أنهما يشتركان معاً في شيء معين، ويتفرد أولهما عن الثاني بأشياء أخرى. فتكون العلاقة بين المصطلح الأول والثاني هي علاقة عموم وخصوص، وبين الثاني والأول هي علاقة من هذه العلاقة، هما:

1.1.3.4.4.1.4 — علاقة عموم وخصوص مطلق: كقول أستاذنا عن "التأليف"، بمعناه الأول: «... وهو بهذا المعنى أعم من القريض الخاص بالشعر، ومن التحبير شبه الخاص بالخطب والنثر»⁽³⁾.

¹ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 74.

² - المصدر نفسه: 109.

³ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 73.

وكقوله عن "البلاغة" بالمعنى الثالث: «... وهي أخص من الأدب في الغالب، لأنه قد يكون بليغا وقد لا»⁽¹⁾.

2.1.3.4.4.1.4 — علاقة عموم وخصوص من وجه واحد: جاء في دراسة "النوادر" ومقارنتها ب"الأمثال" و"الشوارد": «... فالعلاقة بينها وبينها إذن هي العموم والخصوص من وجه»⁽²⁾.

وقد يتم الجمع بين نوعي هذه العلاقة في العرض، كقول أستاذنا عن "البيان" بمعناه الثالث: «إن البيان أعم من الخطابة والخطب. أما الفرق بينه وبين البلاغة بالمعنى الثالث، فالغالب أنه العموم والخصوص من وجه: يلتقيان فيما جاء منه، وتنفرد ببقية أصنافها الشعرية والرجزية والكتابية. وهو أخص من الأدب لأنه بعضه»⁽³⁾.

2.3.4.4.1.4 — علاقة الأصل والفرع: كأن تجمع بين المصطلحين علاقة يتبين منها ما هو المصطلح الأصل أو القاعدة، وما هو المصطلح الفرع، ولتتصور أن الأصل شجرة، وأن الفرع هو ما يخرج منها من أغصان، وأن ما يتفرع عن كل غصن هو الأوراق... وإذا طبقنا هذا المثال على مصطلحات أي علم يتضح أن عنوان العلم هو المصطلح الأصل، وأن عناوين المباحث المتفرعة عنه تشكل المصطلحات الفروع. وهكذا. فمثلا مصطلح "القوافي" حين يرد عنوانا لذلك العلم المخصص، يكون مصطلحا أصلا، وتكون فروعه كل المصطلحات الخاصة بمباحثه المعروفة: أنواع القوافي، وحروفها، وحركتها، وغيوبها... وقد تتفرع عن الفروع فروع أخرى، بحيث تصبح الفروع الصغيرة بمثابة أوراق في شجرة، كما هو الشأن مثلا، بالنسبة لعلاقة "المجرى" بالقوافي.

ويمكن — إلى جانب ما ذكر من علاقات — عرض علاقات أخرى ك:

— علاقة التضاييف: وهي الجمع بين مصطلحين على سبيل التلازم والتلاحم، بحيث يكون «تصور واحد من الأمرين موقوفا على تصور الآخر»⁽⁴⁾. كقولنا، مثلا: "اللفظ" و"المعنى".

إن الغاية من عرض العناصر السابقة كلها: الخصائص، والصفات، والعلاقات، هو خدمتها للتعريف.

1 - المصدر نفسه: 97.

2 - نفسه: 36.

3 - نفسه: 19.

4 - التعريفات/التضاييف.

2.4 – المحور الثاني: كيفية عرض الضمائم والمشتقات:

1.2.4 – عرض الضمائم: ينبغي أن تعرض الضمائم مع مراعاة ما يلي:

* تصنيف الضمائم: تعرض مصنفة صنفين كبيرين، هما:

1.1.2.4 – ضمائم الإضافة: وفيها يكون المصطلح مقترنا بآخر على سبيل

الإضافة، كأن يكون مضافا، أو مضافا إليه، ففي قولنا مثلا:

شعر التهذيب

وتهذيب الشعر

نذهب في المركب الإضافي الأول إلى شعر بعينه، بينما نذهب في المركب الثاني إلى

صلب التهذيب. وعليه يتعين علينا عرض المركبين المذكورين مرتين: مرة عند دراسة مصطلح

"الشعر"، وأخرى عند دراسة مصطلح "التهذيب". مع الاكتفاء بالتعريف مرة واحدة فقط.

فإذا عرف في جهة، يكتفى بالإحالة على ذلك التعريف في جهة أخرى.

2.1.2.4 – ضمائم الوصف: وهنا يتم عرض المصطلح مقترنا بمصطلح آخر،

على سبيل الوصف، كأن يكون واصفا أو موصوفا. ففي قولنا:

– الشاعر البليغ: نصف الشاعر بالبلاغة.

– والبليغ الشاعر: نصف البليغ بأنه شاعر.

وهنا، أيضا، يتعين علينا ذكر المركبين الوصفين مرتين، عند دراسة "البليغ" أولا،

وعند دراسة "الشاعر" ثانيا. مع الاكتفاء بالتعريف في موضع واحد، والإحالة عليه في الموضع

الثاني.

وتجدر الإشارة إلى أن ضمائم الإضافة تسبق، في العرض، ضمائم الوصف، لأن

ضميمة الإضافة لصيقة بما يقترن به أكثر من ضميمة، ولهذا الاعتبار اعتبر النحاة المضاف

والمضاف إليه كاشيء الواحد.

* ترتيب الضمائم: لا ترتب الضمائم، داخل الصنفين المذكورين، بحسب حجم

الورود، ولا بحسب الترتيب الألفبائي، ولكن بحسب علاقتها بمفهوم المصطلح الأهم المدروس.

أي أنها ترتب بحسب الموقع المفهومي.

* تحديد موارد الضمائم: ينبغي أن تحدد موارد الضميمة، في كل صنف، وذلك

بذكر أماكن ورودها، وكذا بعرضها كاملة، فنقول، مثلا:

– تهذيب الشعر. كما نقول: – الشعر المهذب

— وتهذيب الكلام. — والكلام المهذب.
— وتهذيب القول... — والقول المهذب...
ولا يجوز أن نكتفي بالقول: ومما أضيف إليه "الشعر" و"الكلام" و"القول"، أو مما وصف به: "المهذب"...

ومن ثم فلا بد من عرض الضمائم كلها حتى ولو كانت كثيرة، لأن مجرد الذكر له دلالة، ومن خلاله يتبين لنا أين نما المصطلح، ولماذا كان بتلك الكثرة. وإذا كانت الكثرة مفرطة جدا نكتفي بإثبات الأهم في المتن، ونشير في الهامش إلى الباقي.

كما أن الضميمة إذا كانت لها فروع، فيلزم أن تعرض مع أصلها، كقولنا مثلا:
— التنقيح. — تنقيح الشعر. — تنقيح شعر زهير. — تنقيح شعر المدرسة الأوسية. — تنقيح شعر الجاهليين.

* تحليل موارد الضمائم: تحلل كل ضميمة على حدة، ثم يعرف المصطلح المركب تركيبيا إضافيا أو وصفيا. ويمثل له بالنصوص المناسبة، إذ لا بد من ذكر الشاهد للإشارة إلى أن الضميمة قد ذكرت فعلا. ويتم، بعد ذلك، تحديد ما أضافته الضميمة إلى المصطلح المدروس، لأن أهميتها تتجلى في كونها تضيف معاني جديدة للمصطلح. ويمكن، إلى جانب هذا، ذكر صفات الضميمة وعلاقتها وقضاياها. ولذلك قال أستاذنا الدكتور الشاهد البوشيخي في هذه النقطة: «عرض ضمائم المصطلح... عرضا غالبا ما يقف عند التحديد... وقد يجاوزه عند الإمكان إلى ذكر الصفات أو العلاقات»⁽¹⁾. وخاصة إذا كثرت النصوص.

* الاستنتاج: يتم — بعد تحليل الضمائم — استنباط بعض الخلاصات العامة التي يمكن للباحث أن يستنتجها من مجموع ما ذكر من ضمائم. كالقول بأن الضميمة الفلانية ذكرت أكثر من غيرها، وما هي دلالة ذلك. وأن الضميمة الأخرى ذكرت أقل من غيرها ولماذا كان ذلك. ثم هل كل الضمائم المذكورة تنتمي إلى العلم المدروس، أم أن منها ما ينتمي إلى علوم أخرى لا تدخل ضمن ذلك العلم. إلى غير ذلك من الاستنتاجات الممكنة.

2.2.4 — عرض المشتقات: إن المشتقات — المنتمة لغويا ومفهوما إلى نفس جذر

المصطلح المدروس — تسهم في النمو الخارجي للمصطلح، ومن ثم وجب عرضها كما يلي:

¹ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 19.

1.2.2.4 — التعريف بالاشتق: يترى كل مشتق مترلة مصطلح جديد، ولذا يتعين تعريفه لغة واصطلاحاً، على غرار ما فعل بالمصطلح الأهم الذي ينتمي إليه. وبعد ذلك يتم عرض كل ما يتعلق به. وذلك ب:

2.2.2.4 — ذكر خصائصه وصفاته:

3.2.2.4 — ذكر علاقاته وضمانه وقضاياها. تماماً كما عرضت في المصطلح

الأهم.

ويفضل عرض المشتقات عرضاً اشتقاقياً، بحسب علاقاته بالمصطلح الأهم:

* «إذا كان المصطلح الأهم من الرباعي مثلاً [كالتأليف]، فإن المستعمل من الثلاثي [كالمألوف] لا يدرس إلا بعد الفراغ مما هو من رباعي الأهم، [كالمولف والمولف]»⁽¹⁾.

* أما إذا كان المصطلح الأهم من الثلاثي، فينبغي ألا نعرض المستعمل من الرباعي ثم من الخماسي إلا بعد الفراغ مما هو من الثلاثي. ولا ينبغي أن نقع في مثل ما وقع فيه أحد الدارسين، عندما "درس" مصطلح "الرجز" ومشتقاته، فقال: «ونقع في مصطلحات الجاحظ عن الرجز على المشتقات الآتية:

— أرجز: بمعنى ألف شعراً من بحر الرجز، كما أن اسم التفضيل هو أرجز، فيقال: فلان أرجز من فلان.

— راجز وتراجز: بمعنى فاضل وتفاضل في قول الرجز.

— الراجز: وهو الشاعر في هذا النوع من النظم»⁽²⁾.

فمما يلاحظ على دراسة هذه المصطلحات المشتقة التي أوردها ميشال عاصي أنها لم تخضع لأي ترتيب. وكان الأولى أن يتم البدء بما اشتق من ثلاثي المادة أولاً: (اسم الفاعل: الراجز، وبعده اسم التفضيل: أرجز)، ثم يتبع ذلك بما اشتق من رباعيتها، ثانياً (الإرجاز — أرجز) و(المراجزة — راجز)، ثم تختم تلك المشتقات بما اشتق من خماسي المادة (التراجز — تراجز). وهكذا...

* «وإذا كان المصطلح الأهم مفرداً [كالأول]، فإن أول ما يدرس بعده جمعه السالم [كالأولين]، وهكذا...»⁽³⁾.

¹ - المصدر نفسه: 19.

² - مفاهيم الجمالية والنقد: 121.

³ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 19.

* وإذا كان المصطلح الأهم جمعا، فينبغي أن يعرض أولا، ثم يتبع بمفرده، كما فعل أستاذنا، عند دراسة مصطلحات مادة (ن.د.ر). فقد بدأ بـ "النوادر"، ثم أتبعه بمفردها: "النادرة"، ثم ختم بـ "النادر"⁽¹⁾.

والمشتقات التي ينبغي أن تراعى في العرض، هي:

— المصدر والأفعال: «مع اعتبار المصدر الأصل، والاجتزاء أو الاستعاضة به الفعل»⁽²⁾.

— الاسم مفردا وجمعا. — اسم الفاعل مفردا وجمعا. — اسم المفعول بصيغه المختلفة. — الصفة المشبهة. — اسم التفضيل.

3.4 — المحور الثالث: عرض القضايا والمستفادات: ويتم عرضها كما يلي:

1.3.4 — تصنيف المستفادات: إن القضايا التي تتضمن مجموع المسائل الكبرى

المستفادة من نصوص المصطلح المدروس يتعين عرضها مصنفة تصنيفا موضوعيا، بحسب صورها التي تختلف من مصطلح إلى آخر في المتن المدروس، وتلك الأصناف كثيرة، من أهمها:

— الأسباب والنتائج: كقول أستاذنا في "التقعق": «ومن النصوص التي ذكر فيها يمكن استخلاص أسباب ثلاثة له...»⁽³⁾.

— المصادر والمظاهر: ومنها مثلا حصر مظاهر تطور دلالات المصطلحات، أو استعمالهما. «إن التطور الذي يطرأ على استعمال المصطلح أو المادة الاصطلاحية قد يكون كفيًا بتخير الدلالة، أو كميًا بتغير حجم الاستعمال مع ثبوت الدلالة، أو كفيًا وكميًا معا، كحالة التوسع أو عكسه في إطلاق المصطلح، أو حالة التوسع أو عكسه في استعمال مشتقات المادة»⁽⁴⁾.

ومن المظاهر المستفادة أيضا ذكر ما يأتي قبل المصطلح أو بعده، أو ما يقترن به في الغالب.

— الشروط والموانع. — المجالات والمراتب. — الأنواع والوظائف. — التأثير والتأثير. — وغير ذلك...

¹ - المصدر نفسه: 221-227.

² - نفسه: 19.

³ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 140.

⁴ - مصطلحات النقد العربي: 224.

2.3.4 — تحليل المستفادات: يتم تحليل المستفادات، بعد تصنيفها، وذلك بحسب ما تسمح به المادة، وبحسب ما يسمح به تقطير النصوص، إذ لا ينبغي الإتيان بشيء غير مستخلص من النصوص. ويتم عرض ما تم تحليله لإظهار مكان الفرق بين المصطلح المدروس وبين ما يظن أنه يرادفه، وذلك من عدة وجوه، منها: القدم والحداثة، ودرجة الاصطلاحية، والاتساع والضيق، ومدى التطور الذي لحقه، وغير ذلك...

4.4 — اعتبار المعجم المدروس كالمادة الواحدة: يتعين على الباحث المصطلحي، أثناء العرض، أن يعتبر «المعجم كله، في علاقة بعضه ببعض، كالمادة الواحدة، والمادة كالمصطلح»⁽¹⁾. ولتحقيق ذلك على أكمل وجه يلزم الحرص على الآتي:

— ضرورة تكامل وتساند ما يتم الاستشهاد به في معنى ما أو مصطلح أو مادة⁽⁴⁶⁾.

— ما يجمل في مادة يفصل في أخرى، وما يحذف في مصطلح يذكر في آخر⁽⁴⁶⁾.

— تجنب «الإعادة إلا إذا توقفت عليها الإفادة»⁽⁴⁶⁾.

هذا، وينبغي التوقف، في النهاية، عند دلالة المعجم المدروس كله، أي الوقوف عند دلالة الرؤية، من خلال تخصيص حيز كتعليق خاص يتم فيه استثمار كامل، واستنباط شامل يتعلق بالشخص، أو بالعصر، أو بالمؤلفات...

إننا إن تمكنا من ضبط الرؤية، يكون بمقدورنا تبين كيفية بناء العلم.

خاتمة: إن طريقة العرض المصطلحي قد تختلف من مصطلح إلى مصطلح، خاصة إذا

وجدنا مصطلحا يستوفي كل العناصر المذكورة آنفا، ووجدنا، قبله أو بعده، مصطلحا آخر تنتفي فيه بعض تلك العناصر أو أغلبها، ومن ثم فإن عناصر "العرض المصطلحي" التي ذكرت لا يعني أنها تتوفر دائما في كل مصطلح مدروس، بل إن ما ذكر يشكل النموذج النمطي فقط، ذلك أن بعض المصطلحات قد لا نجد لها صفات، وقد لا تكون لديها علاقات أو ضمام أو مشتقات أو قضايا. ومن ثم لا ينبغي أن يدفع الباحث حرصه الشديد على تطبيق منهج الدراسة المصطلحية إلى التعسف أحيانا، حين يهم بإخضاع المصطلح المدروس لعناصر العرض كلها. بل عليه أن يجري عليها ما يراه مناسباً من تعديلات، سواء كانت بالإضافة أو الحذف، أم بالتقدم أو التأخير، بحسب ما تمليه عليه معاناته الخاصة، في موضوعه الخاص.

فعند تزييل هذه العناصر المذكورة في العرض المصطلحي، على بحث ما في علم ما، لا بد من مراعاة خصوصية الموضوع، وطبيعة المصطلح المدروس، ذلك أن من المصطلحات ما له

¹ - مصطلحات نقدية وبلاغية: 20.

نصوص كثيرة، فهو ليس كالمصطلح الذي له نصوص قليلة، وليس المصطلح الأصل كالمصطلح الفرع. ويتعين على الباحث إذا صادفته هذه الكثرة أن يشير إلى جميع تلك الصور والاستعمالات، مع ضرورة التوقف كثيرا عند الذي يراه أكثر أهمية من غيره. وهكذا يستطيع الباحث التغلب على تلك الكثرة بمعالجتها عن طريق الإيجاز غير المخجل.

أما عندما تكون المادة التي ينبغي عرضها قليلة، فإن الباحث، هنا، يكون مضطرا إلى الوقوف عند كل صورة أو استعمال على حدة، لتتم المعالجة بالإطناب غير الممل.

كما يطلب من الباحث أن يراعي أثناء عرض النصوص المستشهد بها ما يلي:

— كونها وافية بالغرض، من غير حشو أو بتر.

— ضرورة مطابقتها لما في التعريف والتحديد، ولما في باقي العناصر الأخرى.

ونقول أخيرا ليس على الباحث أن يحفظ هذه العناصر الخاصة بالعرض المصطلحي، بل عليه أن يستوعبها ليعرف كيف ينفذ من خلالها إلى المقصود، وهو التطبيق العملي الذي يتوخى منه التوصل إلى النسق المفهومي. وإذا تمكن منه الباحث، فذلك معناه أن الدراسة المصطلحية قد أعطت ثمارها وأتت أكلها: وهي تصور منظومة الجهاز المصطلحي في المتن المدروس.

المصادر.

- البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي بمصر، ومكتبة المثنى ببغداد. ط: الثانية 1380هـ - 1960.
- التعريفات: للسيد الشريف الجرجاني الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، 1403هـ - 1983م.
- لسان العرب : لابن منظور ، دار صادر ، بيروت .
- مصطلحات النقد العربي لدى الشعراء الجاهليين والإسلاميين (قضايا ونماذج) الدكتور الشهيد البوشيخي دار القلم ، الطبعة الأولى: 1413 - 1993 م .
- مصطلحات نقدية وبلاغية في كتاب البيان والتبيين للجاحظ ، الدكتور الشهيد البوشيخي ، دار الآفاق الجديدة بيروت . الطبعة الأولى : 1402هـ - 1982م .
- المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصفهاني. تحقيق: محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط: الأخيرة، 1381هـ - 1961م.
- مفاهيم الجمالية والنقد في أدب الجاحظ، د. ميشال عاصي. الطبعة الأولى. دار العلم للملايين. بيروت . 1974.
- نظرات في المصطلح والمنهج، الدكتور الشهيد البوشيخي. طبع: مطبعة أنفو - برينت. الطبعة الثانية 2004.